الباب الثاني

المدخل إلى موضوع البحث

الفصل الأول: التعريف بالإمام الحاكم

المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده

هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي ، الطهماني، النيسابوري، الحافظ أبو عبد الله الحاكم المعروف بابن البيّع[٢٤]. وكانت ولادته صبيحة الثالث[٢٥] من شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة بنيسابور[٢٦]. قال ابن خلكان: "وإنما عرف بالحاكم لتقلده القضاء، رحمه الله تعالى"[٢٧].

النيسابوري نسبة إلى نيسابور لأنه ولد بها. والضبي نسبة إلى جد جدته وهو عيسى بن عبد الرحمن الضبي[٢٨]. والطَهماني قال السمعاني: " بفتح الطاء المهملة وسكون الهاء

---

[٢٤] السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، الطبقات الشافعية الكبرى، (الطبعة الثانية؛ هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ)، ج. ٤، ص. ١٥٥.

[٢٥] السبكي، الطبقات الشافعية الكبرى، ج. ٤، ص. ١٥٦.

[٢٦] الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تذكرة الحفاظ، تذكرة الحفاظ، (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ)، ج.٣، ص. ١٦٢.

[٢٧] ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، وفيات الأعيان، (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار صادر، ١٤٧١هـ)، ج. ٤، ص. ٢٨١.

[٢٨] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج. ٧، ص. ١٦٩.

وفتح الميم وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى إبراهيم بن طهمان، والمشهور بهذه النسبة أبو بكر محمد بن حمويه بن عباد الطهمانى النيسابوريّ، وإنما قيل له الطهماني لجمعه حديث إبراهيم بن طهمان، وكان من أهل نيسابور"[٢٩].

[٢٩] السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي ، الأنساب، (الطبعة الأولى؛ الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٢هـ)، ج. ٩، ص. ١٠٨.

المبحث الثاني: نشأته العلمية ورحلاته

بدأ الإمام طلبه للعلم من صغره بعناية أبيه عبد الله وخاله، وقد بدأ الطلب منذ أن كان عمره تسع سنوات سنة ٣٣٠ هـ في نيسابور، ثم تعلّم واستملى على أبي حاتم بن حبان صاحب الصحيح وعمره ثلاثة عشر في سنة ٣٣٤هـ[٣٠]. ثم رحل من نيسابور إلى العراق والحجاز وما وراء النهر[٣١] وغيرها. والإمام قد أكثر من الشيوخ حتى ذكر بعض أهل العلم أن شيوخه في نيسابور بلغ نحو ألف شيخ، ومن بلاد أخرى بلغ نحو ألف شيخ، والمجموع نحو ألفي شيخ تقريبا[٣٢].

ونشأ المؤلف في بيئة مباركة. قال الذهبي: "وبيته بيت الصلاح والورع والتأذين في الإسلام، وقد ذكر أباه في تاريخه "[٣٣]. فهذا يدل على أنه نشأ في بيت مبارك، بيت أهل العلم والعبادة والورع والصلاح والخير، حتى تأثر بها الإمام الحاكم.

---

[٣٠] الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، (الطبعة الثالثة؛ مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ)، ج. ٧، ص. ١٦٣.

[٣١] أطلق المسلمون اسم "بلاد ما وراء النهر" على البلاد التي يفصلها نهر "جيحون" عن "خراسان" وهي التي تقع وراءه من جهة الشرق والشمال. وتعرف الآن باسم "آسيا الوسطى" الإسلامية، وتضم خمس جمهوريات إسلامية كانت خاضعة للاتحاد السوفيتي، ثم من الله عليهم فاستقلوا بعد انهياره. وهذا الجمهوريات هي الآن "أوزبكستان" و"طاجيسكتان" و"قازاخستان" و"تركمانستان" و"قرغيزيا"، ///islamstory.com/ar/artical/٢٠٩٧٤/فتح-بلاد-ما-وراء-النهر.

[٣٢] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج. ٧، ص. ١٦٣.

[٣٣] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج. ٧، ص. ١٦٩.

المبحث الثالث: بعض شيوخه وتلاميذه

وقد تقدم ذكر عدد شيوخ الحاكم أنه بلغ نحو ألفي شيخ، يدل على أنه يكثر من الشيوخ. ومنهم[٣٤]:

١. أبوه[٣٥]

٢. أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي صاحب الصحيح (٣٤٥هـ)

٣. ومحمد بن يعقوب الأصم

٤. ومحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني الصفار نزيل نيسابور

٥. أبو علي النيسابوري الحافظ

وقد حظي المؤلف حظا كبيرا ومكانة عالية في العلم حتى رحل إليه وتلقى عنه العلم جم غفير من العلماء الجهابذة. فممن روى عنه[٣٦]:

---

[٣٤] السبكي، الطبقات الشافعية الكبرى، ج. ٤، ص. ١٥٧.

[٣٥] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج. ٧، ص. ١٦٣.

[٣٦] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج. ٧، ص. ١٦٥.

١. أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (وهو من شيوخه أيضا) (٣٨٥هـ)

٢. وأبو العلاء الواسطي

٣. وأبو ذر الهروي

٤. وأبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي (٤٤٦هـ)

٥. وأبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨هـ)

المبحث الرابع: عقيدته

نهج الإمام الحاكم على عقيدة صحيحة عموما حيث اشتغل بعلم الحديث فتأثر بمنهجهم وطريقتهم في الأمور العقدية، تلاحظ له بعض المآخذ. وهذه ترجع إلى بعض النقاط ذكرها ابن الجزري منها[٣٧]:

الأولى، فيما رمي أنه شيعي رافضي، ومن قال به أبو إسماعيل الهروي ومحمد بن طاهر. حيث إنه قال: "سألت أبا إسماعيل عبد الله الأنصاري عن الحاكم أبي عبد الله، فقال: إمام في الحديث رافضي خبيث". وقال: "كان شديد التعصب للشيعة في الباطن،

[٣٧] ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف، غاية النهاية في طبقات القراء، (رجستراس: مكتبة ابن تيمية، ١٣٥١هـ)، ج. ٢، ص. ١٨٥. فمن أراد أن يتوسع في هذا فليرجع الكتاب.

وكان يظهر التسنن في التقديم والخلافة، وكان منحرفًا عن معاوية وآله، متظاهرًا بذلك ولا يعتذر منه"[٣٨]. ثم عقب على كلامه الذهبي: " الله يحب الانصاف، ما الرجل برافضي، بل شيعي فقط"[٣٩].

ولعل السبب الدافع له يرجع إلى عدة أسباب منها[٤٠] : أن الحاكم روى حديث الطير وقال أنه صحيح على شرط الشيخين[٤١]، وهذا الحديث ضعيف بل قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " أن حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم، والمعرفة بحقائق النقل"[٤٢]، لما فيه من التناقض والتعارض للأحاديث الصحيحة المخرجة في الصحيحين وجهالة أحد رواته وهو أحمد بن عياض بن أبي طيبة، قال الذهبي عنه: "ابن عياض لا

---

[٣٨] الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ، تذكرة الحفاظ، (الطبع الأولى؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ)، ج. ٣، ص. ١٦٦.

[٣٩] الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ، ميزان الاعتدال، (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ)، ج. ٣، ص. ٦٠٨.

[٤٠] الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل تحقيق وشرح أحمد بن فارس السلوم، (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٣هـ)، ص. ١٧.

[٤١] الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ)، رقم. ٤٦٥٠.

[٤٢] ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله الحراني الحنبلي الدمشقي، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، (الطبعة الأولى؛ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: ١٤٠٦هـ)، ج. ٧، ص. ٣٧١.

أعرفه"[٤٣]. وكأن هذا الحديث عند ابن طاهر وأبي إسماعيل الهروي دليل على أنه شيعي لما فيه من تصحيح لمذهب الشيعة الرافضة[٤٤].

وقد دفع السبكي عن الإمام الحاكم في المسألة في طبقات الشافعية الكبرى، بعد أن تكلم طويلا ودفع عن الإمام الحاكم فقال: " فأقول لو انفرد ما حكيته عن أبي إسماعيل وعن ابن طاهر لقطعت بأن نسبة التشيع إليه كذب عليه"[٤٥].

وقد قال الإمام الحاكم عن هذا الحديث: " لا يصح، ولو صح لما كان أحد أفضل من علي بعد النبي".[٤٦] ثم عقب على كلامه الذهبي: " فهذه حكاية قوية، فما باله أخرج حديث الطير في المستدرك ؟ فكأنه اختلف اجتهاده"[٤٧].

ولعل المراد بالتشيع هنا هو تفضيل علي على عثمان ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية وابن حجر. قال شيخ الإسلام اين تيمية: " وتشيع أمثاله من أهل العلم بالحديث

---

[٤٣] ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم، (الطبعة الأولى؛ الرياض: دار العاصمة، ١٤١١هـ)، ج. ٣، ص. ١٤٤٦.

[٤٤] الحاكم، المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل تحقيق وشرح أحمد بن فارس السلوم، ص. ١٧.

[٤٥] السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين ، طبقات الشافعية الكبرى، (الطبعة الثانية؛ هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ)، ج. ٤، ص. ١٦٦.

[٤٦] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج. ١٧، ص. ١٦٨.

[٤٧] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج. ١٧، ص. ١٦٩.

كالنسائي، وابن عبد البر، وأمثالهما لا يبلغ إلى تفضيله على أبي بكر وعمر فلا يعرف في علماء الحديث من يفضله عليهما، بل غاية المتشيع منهم أن يفضله على عثمان، أو يحصل منه كلام، أو إعراض عن ذكر محاسن من قائله، ونحو ذلك"[٤٨].

وقال ابن حجر: " فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان، وأن عليا كان مصيبا في حروبه وأن مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن عليا أفضل الخلق بعد رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم–، وإذا كان معتقد ذلك ورعا دينا صادقا مجتهدا فلا ترد روايته بهذا، لا سيما إن كان غير داعية، وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة"[٤٩].

الثانية، ذكر الذهبي أن له بعض زلات الاعتقادية منها قوله: "أن عليا وصيي"[٥٠].فقد قال ابن كثير: "وأما قوله: إن عليا –رضي الله عنه– وصيي، فهو من زلاته فإنه لا يجهل أن هذا غير صحيح، لكنه كان شيعيا مع حبه للشيخين رضي الله عنهما"[٥١].

---

[٤٨] ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ج. ٧، ص. ٣٧٣–٣٧٤.

[٤٩] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، (الطبعة الأولى؛ الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٦هـ)، ج. ١، ص. ٩٤.

[٥٠] الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز ، ميزان الاعتدال، (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ)، ج. ٣، ص. ٦٠٨.

[٥١] ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج. ٢، ص. ١٨٥.

المبحث الخامس: ثناء العلماء عليه

فقد كثر ثناء العلماء عليه. منهم:

قال الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ): "كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ، وله في علوم الحديث مصنفات عدة"[٥٢].

وقال ابن خلكان (٦٨١هـ): " الحافظ المعروف بابن البيّع؛ إمام أهل الحديث في عصره والمؤلف فيه الكتب التي لم يسبق إلى مثلها، كان عالما عارفا واسع العلم"[٥٣].

وقال الذهبي (٧٤٨هـ): "الإمام، الحافظ، الناقد، العلامة، شيخ المحدثين، أبو عبد الله بن البيّع الضبي، الطهماني، النيسابوري، الشافعي، صاحب التصانيف"[٥٤].

---

[٥٢] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج. ٢٢، ص. ٥٠٩.

[٥٣] ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج. ٤، ص. ٢٨٠.

[٥٤] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج. ١٧، ص. ١٦٣.

وقال السبكي (٧٧١هـ): "كان إماما جليلا وحافظا حفيلا اتفق على إمامته وجلالته وعظم قدره"[٥٥].

وقال ابن كثير (٧٧٤هـ): "وكان من أهل العلم والحفظ والحديث"، وقال: "سمع الكثير وطاف الآفاق، وصنف الكتب الكبار والصغار، فمنها المستدرك على الصحيحين، وعلوم الحديث والإكليل وتاريخ نيسابور، وقد روى عن خلق، ومن مشايخه الدارقطني، وَابْنُ أَبِي الْفَوَارِسِ وَغَيْرُهُمَا، وَقَدْ كَانَ مِنْ أهل الدين والأمانة والصيانة، والضبط، والتجرد، والورع"[٥٦].

المبحث السادس: وفاته

توفي الإمام رحمه الله يوم الثلاثاء بنيسابور في صفر سنة خمس وأربع مائة، رحمه الله تعالى.[٥٧]

---

[٥٥] السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج. ٤، ص. ١٥٦.

[٥٦] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، البداية والنهاية، (القاهرة: مطبعة السعادة)، ج. ١١، ص. ٣٥٥.

[٥٧] ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج. ٤، ص. ٢٨١.

الفصل الثاني: التعريف بكتاب "المستدرك على الصحيحين"

المبحث الأول: اسم الكتاب

اشتهر الكتاب عند علماء الحديث وطلابه اسم هذا الكتاب ب "المستدرك على الصحيحين"، وذلك بتصريح من بعض أئمة الحديث: كابن الصلاح،[٥٨] والمالني،[٥٩] والذهبي،[٦٠] والعراقي ،[٦١] وابن حجر،[٦٢] والسخاوي،[٦٣] والسيوطي،[٦٤] وغيرهم كثير. وسماه ابن تيمية "صحيح الحاكم"[٦٥].

---

[٥٨] ابن الصلاح، تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ، مقدمة ابن الصلاح، (سوريا: دار الفكر، ١٤٠٦هـ)، ص. ٢٢.

[٥٩] السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، (هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ)، ج. ٤، ص. ١٦٥.

[٦٠] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج. ١٧، ص. ١٧٠.

[٦١] العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم، المستخرج على المستدرك للحاكم، (الطبعة الأولى؛ القاهرة: مكتبة السنة، ١٤١٠هـ)، ص. ٦٨.

[٦٢] ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري، (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ)، ج. ١، ص. ٢٥.

[٦٣] السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد ، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، (الطبعة الأولى؛ مصر: مكتبة السنة، ١٤٢٣هـ)، ج. ١، ص. ٤٢.

[٦٤] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، (الطبعة الرابعة؛ الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٣٨هـ)، ج. ١، ص. ١٨١.

[٦٥] ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني الحنبلي الدمشقي، الفتاوى الكبرى، (الطبعة الأولى؛ دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ)، ج. ٦، ص. ٣٣٢.

المبحث الثاني: نسبة الكتاب إلى مؤلفه وسبب تأليفه.

تقدم ذكر بعض أهل العلم نسبة هذا الكتاب إلى الإمام أبي عبد الله الحاكم وألفوا في الاستخراج، وقد نسب المؤلف هذا الكتاب إلى نفسه ، فقال: " فذكرت ما انتهى إلي من علة هذا الحديث تعجبا لا محتجا به في المستدرك على الشيخين رضي الله عنهم"[٦٦].

وأما سبب تأليفه هو يرجع إلى عدة أسباب:

الأول، رد ادعاء أهل البدع أن ليس هناك أحاديث صحيحة سوى ما أخرجاها الشيخان في صحيحيهما. الثاني، رد على زعم بعض جماعة من المبتدعة الذين يشتمون في الرواة وادعاءهم أن الأحاديث الصحيحة عند أهل الحديث لا يبلغ عشرة آلاف. الثالث، طلب جماعة من أهل العلم بمدينته وغيرها أن يجمع كتابا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتجّ بمثلها البخاري ومسلم، فإنه رحمه الله أراد أن يستدرك الاحاديث التي لم يخرجاها البخاري ومسلم في صحيحيهما وهي صحيحة[٦٧].

---

[٦٦] الحاكم، المستدرك، ج. ٤، ص. ٤٨٨.

[٦٧] الحاكم، المستدرك، ج. ١، ص. ١.

المبحث الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

لم ينص المؤلف منهجه في كتابه، ويلتمس منهجه عند قراءة كتابه. من ذلك ما يلي:

الأول: بدأ كتابه بالمقدمة، بعد أن أثنى على الله ذكر فيها سبب التأليف وشرطه فيه[٦٨].

الثاني: رتب كتابه على كتب الجوامع وهي التي تجمع أبوابا متفرقة ومسائل متنوعة، مثل كتاب الإيمان[٦٩]، والعلم[٧٠]، والطهارة[٧١]، والصوم[٧٢]، وغيرها من الكتب.

الثالث: أورد الأحاديث بأسانيدها إلى النبي ﷺ، وقد يحوّل من إسناد إلى إسناد آخر؛ مثل في حديث رقم ٥٤٠٥[٧٣].

الرابع: أخرج أحاديث مسندة، وذكر رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما، وأعقبها بحكمه عليها بأنها صحيحة على شرط الشيخين أو أحدهما.

---

[٦٨] الحاكم، المستدرك ، ج. ١، ص. ١.

[٦٩] الحاكم، المستدرك، ج. ١، ص. ٤٣.

[٧٠] الحاكم، المستدرك، ج. ١، ص. ١٦٠.

[٧١] الحاكم، المستدرك، ج. ١، ص. ٢٢٠.

[٧٢] الحاكم، المستدرك، ج. ١، ص. ٥٨٢.

[٧٣] الحاكم، المستدرك، ج. ٣، ص. ٣٦٤.

الخامس: بين علة الحديث حسب ما ظهر له من العلة، كأن يتكلم على عدد من الرواة جرحا وتعديلا، مثل توثيقه في يونس المؤدب، قال: " ويونس المؤدب: ثقة، متفق على إخراجه في الصحيحين" في حديث رقم ٩[٧٤].

السادس: ذكر المتابعات والشواهد للأحاديث، مثل في حديث رقم ١٠.[٧٥]

المبحث الرابع: عناية العلماء بالكتاب.

فقد عني العلماء بكتاب المستدرك بتصانيف عديدة، كالملخص مثل "تلخيص المستدرك للحاكم النيسابوري" ألفه الذهبي وطبع الكتاب ضمن نسخة المستدرك. والمختصر مثل "مختصر تلخيص المستدرك"[٧٦] لابن الملقن. و المستخرج مثل "المستخرج

---

[٧٤] الحاكم، المستدرك، ج. ١، ص. ٤٦.

[٧٥] الحاكم، المستدرك، ج. ١، ص. ٤٧.

[٧٦] ابن ملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، مختصر تلخيص المستدرك، (الطبعة الأولى؛ الرياض: دار العاصمة، ١٤١١هـ).

على المستدرك"[٧٧] للعراقي أو المعروف ب"أمالي العراقي". و ترجمة رجاله مثل "رجال الحاكم في المستدرك"[٧٨] للشيخ مقبل بن هادي الوادعي، وغيرها من أنواع العناية والخدمة.

المبحث الخامس: ثناء العلماء على الكتاب.

فإن كتاب المستدرك له منزلة في قلوب أهل العلم، وإن كان الانتقادات الموجهة إليه أكثر. ولكن مع ذلك فإن الكتاب قد أثنى عليه بعض أهل العلم. قال ابن الصلاح: "فإن المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله كتاب كبير يشتمل مما فاتهما على شيء كثير وإن يكن عليه في بعضه مقال، فإنه يصفو له منه صحيح كثير".[٧٩]

وقال الذهبي: "بل في المستدرك شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها

---

[٧٧] العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم ، المستخرج على المستدرك، (الطبعة الأولى؛ القاهرة: مكتبة السنة، ١٤١٠هـ).

[٧٨] مُقْبلُ بنُ هَادِي بنِ مُقْبِلِ بنِ قَائِدَةَ الهَمْدَاني الوادعِيُّ، رجال الحاكم في المستدرك، (الطبعة الثانية؛ مكتبة صنعاء الأثرية، ١٤٢٥هـ).

[٧٩] ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ص. ٨٦.

صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها"[٨٠].

[٨٠] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج. ١٧، ص. ١٧٥.

الفصل الثالث: بيان شروط الشيخين في صحيحيهما وشروط الحاكم في كتابه

المبحث الأول: شرط الشيخين في الرواة.

شرط الشيخين في صحيحيهما بيّنه ابن طاهر المقدسي. وملخص ما ذكره ابن طاهر أنهما أخرجا الحديث على شرط الحديث الصحيح، وهي أربعة: ثقة نقلته، واتصال الإسناد، وغير شذوذ ولا معلل. ولكن الإمام مسلم أخرج أحاديث من أقوام ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه، وأخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة.[٨١]

قال ابن رجب: "وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء، وتكلم فيه لحفظه لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه. وأما البخاري فشرطه أشد من ذلك، وهو أنه لا يخرج إلا للثقة الضابط، ولمن ندر وهمه. وإن كان قد اعترض عليه في بعض من خرج عنه".[٨٢]

---

[٨١] ابن طاهر،أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، شروط الأئمة الستة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ)، ص. ١٧-١٩.

[٨٢] ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، شرح علل الترمذي، (الطبعة الأولى؛ الزرقاء: مكتبة المنيرة، ١٤٠٧هـ)، ج. ٢، ص. ٦١٣.

المبحث الثاني: شرطهما في الإسناد المعنعن.

مما يجعل صحيح البخاري أعلى رتبة من صحيح مسلم أن البخاري اشترط في الإسناد المعنعن ثبوت اللقاء بين الراوي ومن روى عنه، بينما مسلم لم يشترط ذلك ويكتفي بمجرد المعاصرة أو إمكان اللقاء، ويضاف إلى هذا الشرط البراءة من التدليس[٨٣].

المبحث الثالث: شرط الحاكم في تصحيح الأحاديث.

تقدم الكلام أن الإمام الحاكم اشترط في كتاب المستدرك أن يذكر أسانيد احتج بمثلها البخاري ومسلم أو أحدهما، حيث قال: "وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة، والله المعين على ما قصدته، وهو حسبي ونعم الوكيل".[٨٤]

فشروط التي اشترطها متفقة عليها، إلا أن العلماء اختلفوا في مراد قوله "بمثلها"، إلى قولين:

---

[٨٣] ابن رجب، شرح علل الترمذي ج. ١، ص. ١٩٦.

[٨٤] الحاكم، المستدرك ، ج.١، ص. ٢.

١. المراد به، بنفس الرواة ونفس الأعيان الذين أخرجا لهم الشيخان في صحيحيهما. قال به ابن الصلاح[٨٥]، والنووي[٨٦]، وابن دقيق العيد[٨٧]، وابن حجر[٨٨] وغيرهم.

٢. المراد به، بمثلهم في الصفة والقوة والرتبة. قال به العراقي[٨٩]، والزركشي[٩٠]، وغيرهما.

ولعل الراجح ما ذهب إليه أصحاب القول الأول،[٩١] وإليه مال ابن حجر وقال: "والذي اختاره رجحان القول بأن مراد الحاكم بقوله: على شرط فلان، أن رجال ذلك السند يكون من نسب إليه الشرط أخرج لكل منهم احتجاجا. هذا هو الأصل، وقد

---

[٨٥] ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ص. ٨٨.

[٨٦] السيوطي، تدريب الراوي، ج. ١، ص. ٢٠٩-٢١٠.

[٨٧] المصدر السابق.

[٨٨] السيوطي، تدريب الراوي، ج. ١، ص. ٢١١.

[٨٩] العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم ، شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي، (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ)، ج. ١، ص. ١٢٩.

[٩٠] الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي، النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي، (الطبعة الأولى؛ أضواء السلف: الرياض، ١٤١٩هـ)، ج. ١، ص. ١٩٨.

[٩١] محمد بن تركي التركي، مناهج المحدثين (مالك، أحمد، ابن خزيمة، ابن حبان، الحاكم، الطبراني)، (الطبعة الأولى؛ الرياض: دار العاصمة، ١٤٣٠هـ)، ص. ١٤١.

يتسامح الحاكم، فيغضي عن من يتفق أنه وقع في السند ممن هو في مرتبة من أخرج له، وإن لم يكن عينه، وذلك قليل بالنسبة إلى المثل." [٩٢].

[٩٢] شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، (الطرعة الأولى؛ بيروت: دار ابن حزم، ١٤١٩هـ)، ج. ٢، ص. ٨٩٥.

الباب الثالث

تخريج أحاديث المستدرك للحاكم رقم (٩٢٤-٩٢٦) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة

الفصل الأول: حديث ابن عمر رقم ٩٢٤ (لا تبسط ذراعيك وادعم على راحتيك...الحديث)

قال الحاكم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيهُ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ الزُّهْرِيُّ، ثنا عَمِّي، ثنا أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مِسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ، عَنْ آدَمَ بْنِ عَلِيٍّ الْبَكْرِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَبْسُطْ ذِرَاعَيْكَ وَادْعَمْ عَلَى رَاحَتَيْكَ، وَتَجَافَ عَنْ ضَبْعَيْكَ، فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ سَجَدَ كُلُّ عُضْوٍ مِنْكَ مَعَكَ» . «قَدِ احْتَجَّ الْبُخَارِيُّ بِآدَمَ بْنِ عَلِيٍّ الْبَكْرِيِّ، وَاحْتَجَّ مُسْلِمٌ بِمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَهَذَا صَحِيحٌ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»[٩٣].

---

[٩٣] الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار التأصيل، ١٤٣٥هـ)، رقم ٩٢٤.

المبحث الأول: جمع الطرق

أخرجه ابن خزيمة قال: نا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم به، نحوه[٩٤].

وأخرجه ابن حبان قال: حدثنا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، حَدثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الزُّهْرِيُّ به، نحوه[٩٥].

وأخرجه الطبراني قال: حدثنا محمَّد بن عبد الله الحَضْرَمي ، ثنا عبدُالله بن سَعْد بن إبراهيمَ بن سَعْد، ثنا عمِّي يعني يعقوب بن إبراهيم، به نحوه. قال وبالإسناد السابق عن عبد الله بن سعد عن أبيه يعني سعد بن إبراهيم، به نحوه[٩٦].

وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الطَّلْحِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ بإسناد الطبراني الأول[٩٧].

---

[٩٤]ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، صحيح ابن خزيمة، (بيروت: المكتب الإسلامي)، رقم ٦٤٥.

[٩٥]ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي، صحيح ابن حبان تحقيق محمد علي سونمز و خالص آي دمير، (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار ابن حزم، ١٤٣٣هـ)، رقم. ١٣٢٦.

[٩٦] الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي أبو القاسم ، المعجم الكبير المجلدان الثالث عشر والرابع عشر، (الطبعة الأولى؛ ١٤٢٨هـ)، رقم ١٣٧٥٧.

[٩٧]أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، (مصر: مطبعة السعادة، ١٣٩٤هـ)، ج. ٧، ص. ٢٢٨.

أخرجه عبد الرزاق قال: عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ آدَمَ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: رَآنِي ابْنُ عُمَرَ وَأَنَا أُصَلِّي لَا أَتَجَافَى عَنِ الْأَرْضِ، بِذِرَاعِي فَقَالَ: «يَا ابْنَ أَخِي، لَا تَبْسُطْ بَسْطَ السَّبُعِ، وَادَّعِمْ عَلَى رَاحَتَيْكَ، وَأَبْدِ ضَبْعَيْكَ، فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ سَجَدَ كُلُّ عُضْوٍ مِنْكَ»[٩٨].

قال الدارقطني لما سئل عن هذا الحديث: " يرويه مسعر بن كدام، واختلف عنه؛ فرفعه محمد بن إسحاق، عن مسعر، عن آدم بن علي، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم. وغيره يرويه، عن مسعر، موقوفا على ابن عمر. وكذلك رواه شعبة، والثوري، وأبو حنيفة، وحسين بن عمران، عن آدم بن علي، موقوفا، وهو الصواب"[٩٩].

---

[٩٨] أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المصنف، (الطبعة الثاني؛ الهند: المجلس العلمي، ١٤٠٣هـ)، رقم ٢٩٢٧.

[٩٩] الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، علل الدارقطني، (الطبعة الأولى؛ الرياض: دار طيبة، ١٤٠٥هـ)، ج. ١٣، ص. ١٣٩.